

# الثورات العربية وأحزاب العدالة الإسلامية



د. أحمد محمود السيد

مدير وحدة العالم الإسلامي بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

## ملخص الدراسة

ظهرت أحزاب العدالة في العالم الإسلامي، في فترة ما قبل الثورات العربية وبعدها، وصارت ظاهرة سياسية تستحق الدراسة؛ لتشابه ظروف إنشائها، والاتفاق حول أهدافها الكلية، وارتباطها بفكرة العدالة بما لها من وجهة من قبل السياسات الغربية من ناحية، والعدالة في معناها الإسلامي من ناحية أخرى.

فقد تبنت الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي في تاريخها مع العمل السياسي شعارات تطبيق الشريعة، والحاكمية الإلهية، وإسلامية الدولة، وجعلتها على رأس برامجها السياسية، ورموزها التنظيمية حتى في ظل القيود القانونية التي كانت تفرضها الأنظمة الحاكمة من أجل مجابهة هذه الحركات وإقصائها، مما اضطرها إلى رفع شعار العدالة أو العدل على إطلاقه تلميحاً دون تصريحاً لعهد العدالة الإسلامية التي تحتوي ضمناً على مبدأ تطبيق الشريعة، والعودة إلى نموذج الدولة الإسلامية في القرون الفاضلة.

وتهدف الدراسة إلى فهم مدى ارتباط التيارات الإسلامية بهذه الأحزاب، ومدى تأثيرها بالغزو الفكري الغربي، ومدى توافقها مع ما يريده الغرب من الإطار السياسي الذي يتوافق مع رؤاهم ومصالحهم. خصوصاً بعد تشكلها في الإطار الثوري عقب ربيع الثورات العربية في كل من تونس ومصر، وارتباطها بالحركات الإسلامية التي تشارك في العملية السياسية بحرية عقب سقوط الأنظمة الديكتاتورية.

تناقش الدراسة واقع تلك الأحزاب، وتقرن بينها قبل وبعد المرحلة الثورية مع محاولة تقييم هذه التجارب الحزبية لدى حزب العدالة والمساواة في تونس وحزب الحرية والعدالة في مصر، وتسعى الدراسة لاستشراف مستقبل هذه الأحزاب بعد نجاح ثورات الشعوب العربية من خلال عدة سيناريوهات توضح العوامل التي يمكن من خلالها أن تتجح وتنتشر هذه الأحزاب، أو يكون مصيرها التراجع والانحسار.

السيناريو الأول هو النجاح الكبير والانتشار والهيمنة، وهو توقع قائم على الرصيد الكبير للأحزاب التي خرجت من بطن جماعة دعوية، والسيناريو الثاني نجاح متوسط مبشر بالتقدم والتفوق التدريجي، وهو مبني على احتمالات التراجع النسبي في الاختيارات الشعبية، تبعاً لدرجات التخوف من التيارات الإسلامية وأحزابها، أما السيناريو الأخير وهو التراجع والانحسار خاصة إذا ركزت تلك الأحزاب على مشاريع التنمية فقط في شكلها الغربي التقليدي، وبنفس آليات الحقب السابقة.



# الثورات العربية وأحزاب العدالة الإسلامية



د. أحمد محمود السيد

مدير وحدة العالم الإسلامي بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

## مقدمة:

تشكل أحزاب العدالة المنتشرة في العالم الإسلامي، ما قبل الثورات العربية وبعدها، ظاهرة سياسية تستحق الدراسة؛ لتشابه ظروف إنشائها، والاتفاق حول أهدافها الكلية، وارتباطها بفكرة العدالة بما لها من وجهة من قبل السياسات الغربية من ناحية، والعدالة في معناها الإسلامي من ناحية أخرى.

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين الإسلاميين وأحزاب العدالة، ومدى التأثير بالفكر السياسي الغربي في مفهوم العدالة، إلى جانب رصد هذه الظاهرة بعد الثورات العربية، والمقارنة بينها وبين مرحلة ما قبل الثورات العربية.

فقد تبنت الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي في تاريخها مع العمل السياسي شعارات تطبيق الشريعة، والحاكمية الإلهية، وإسلامية الدولة، وجعلتها على رأس برامجها السياسية، ورموزها التنظيمية حتى في ظل القيود القانونية التي كانت تفرضها الأنظمة الحاكمة من أجل مجابهة هذه الحركات وإقصائها، مما اضطرها إلى رفع شعار العدالة أو العدل على إطلاقه تلميحاً دون تصريحاً لعهد العدالة الإسلامية التي تحتوي ضمناً على مبدأ تطبيق الشريعة، والعودة إلى نموذج الدولة الإسلامية بشكلها الكلاسيكي الصارم.

لذلك ترجع أهمية هذه الدراسة إلى فهم مدى ارتباط التيارات الإسلامية بهذه الأحزاب، ومدى تأثيرها بالغزو الفكري الغربي، ومدى توافقها مع ما يريده الغرب من الإطار السياسي الذي يتوافق مع رؤاهم ومصالحهم. خصوصاً بعد تشكلها في الإطار الثوري عقب ربيع الثورات العربية في كل من تونس ومصر، وارتباطها بالحركات الإسلامية التي تشارك في العملية السياسية بحرية عقب سقوط الأنظمة الديكتاتورية.

تناقش هذه الدراسة واقع تلك الأحزاب، وتقارن بينها قبل وبعد المرحلة الثورية، وتستشرف مستقبلها اعتماداً على منهج دراسة الحالة؛ باعتبار أن هذه الأحزاب تمثل حالة خاصة في الإطار السياسي في العالم الإسلامي، ومنهج السيناريوهات لاستكشاف وتوقع مستقبلها بعد نجاح ثورات الشعوب العربية في العقد الثاني من الألفية الثالثة، مع الاستعانة ببعض سمات المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتقييم هذه التجارب الحزبية لدى حزب العدالة والمساواة في تونس وحزب الحرية والعدالة في مصر.

ينطلق البحث من مجموعة أسئلة بحثية، من أهمها:

ما سر ارتباط التيارات الإسلامية بأحزاب العدالة؟

كيف نقارن بين أحزاب العدالة قبل الثورات العربية وبعدها؟

ما عوامل ظهور أحزاب العدالة في العالم الإسلامي قبل الثورات؟

هل يعتبر نجاح التجربة التركية لحزب العدالة إشعاعاً دفع بقية الأحزاب إلى انتهاج نهجه بشكل أو بآخر؟

ما مستقبل أحزاب العدالة في مرحلة الثورات وما بعدها؟

هل هناك ارتباط بين المؤثرات الفكرية والسياسية الغربية وبين إنشاء أحزاب العدالة في عصر الثورات؟

تتكون هذه الدراسة من مقدمة، وأربعة محاور، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: وفيها شرح للهدف من الدراسة، ومنهج البحث، ومحاور الدراسة.

المحور الأول: مفاهيم العدالة: العدالة لغة واصطلاحاً سياسياً وفلسفياً وإسلامياً، والعدالة في اللغة الإنجليزية.

المحور الثاني: أحزاب العدالة عصر ما قبل الثورات:

أ- النماذج الأولى لأحزاب العدالة.

ب- سمات أحزاب العدالة قبل الثورات.

ج- التفسير السياسي والاجتماعي لظهورها.

المحور الثالث: أحزاب العدالة في عصر الثورات:

أ- السمات العامة لأحزاب العدالة في المرحلة الثورية.

ب- تقييم النموذج التونسي والنموذج المصري.

المحور الرابع: مستقبل أحزاب العدالة: السيناريوهات المتوقعة:

أ- السيناريو الأول: النجاح الكبير والانتشار الواسع.

ب- السيناريو الثاني: نجاح متوسط مبشر بالتقدم والتفوق التدريجي.

ج- السيناريو الثالث: التراجع والانحسار.

خاتمة البحث، وفيها ملخص الدراسة، وأهم النتائج:

أ- أهم النتائج.

ب- علامات على طريق أحزاب العدالة وأنصارها.

## المحور الأول

### مفاهيم العدالة

#### أ- العدالة لغة:

عدل عدلاً وعدولاً: استقام.. عدل في حكمه: حكم بالعدل.. عدل الشيء عدلاً: أقامه وسواه.. عدل الشيء بالشيء سواه به، وجعله مثله قائماً مقامه.. ويقال عدل بربه عدلاً وعدولاً: أشرك وسوّى به غيره.. وفي التنزيل ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١)، وعدل فلان بفلان: سوى بينهما.. عادل بين الشيئين: وازن بينهما.. عادل الأمر: توقف فيه ولم يمضه، اعتدل: توسط بين حالين في كمّ أو كيف أو تناسب، يقال: ماء معتدل: بين الحار والبارد.. وجو معتدل: بين الحرارة والبرودة، وجسم معتدل بين الطول والقصر أو بين البدانة والنحافة.

اعتدل: استقام.. ويقال: هي حسنة الاعتدال: القوام.

الاعتدال: الوقت يتساوى فيه الليل والنهار في أرجاء العالم جميعه، وهو ربيعي، ويكون في أول يوم من فصل الربيع، وخريفي ويكون في أول يوم من فصل الخريف.

العدل: الإنصاف: وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه.. والعدل: المثل والنظير... والعدل: الجزاء والفداء<sup>(١)</sup>.

Just: عادل - منصف - مستحق - مساوٍ.

(١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م، مادة عدل، ص ٥٨٨.

الاجتماعية أو الديون الاجتماعية (الضرائب)، وهذا معناه أن الأعضاء المكونين لمجتمع من المجتمعات يصبحون بشكل من الأشكال بمثابة دائنين لدولتهم، وأن هذه الدولة تصير ملزمة بأن تقدم لمشتريها حداً معيناً من الخدمات المسماة اجتماعية كماً وكيفاً، أي أن تضمن لكل واحد منهم قاعدة أساسية في مجال الصحة والدخل والتعليم.

وتشتمل العدالة السياسية على نوعين من الحقوق:

أولاً: الحقوق الاجتماعية: مثل حرية التعبير، حرية الانتماء للجمعيات، حرية إنشاء المؤسسات، حرية الحركة ذهاباً وإياباً، حرية الشخص وحمايته من الضغوطات النفسية، ومن الاعتداءات الجسدية، حق الملكية الشخصية، حق الحماية من التوقيف والاعتقال التعسفي، الحق في التأمينات الاجتماعية، الحق في العمل، والحق في الحصول على حد أدنى من الدخل المضمون.

ثانياً: الحقوق السياسية:

وتتخصر فيما سُمي حقوق المشاركة أو حقوق المواطنة؛ حيث يتسع مفهوم المواطنة ليشمل الحق في المشاركة الفعالة في صياغة القرارات التي تنظم الحياة الجماعية، والحق في الانتخاب؛ لأن العدالة السياسية تسعى لأن تضمن لكل المواطنين، الذين يقدر بأنهم «مؤهّلون» مدنيّاً حقّاً مساوياً لتلك الصيغة غير المباشرة للمشاركة السياسية، ألا وهي الاقتراع الانتخابي. بناء على ذلك فإن هدف العدالة السياسية ضمان الحرية في أفق حقوقي ينظم توافقية عامة جامعة لكل الحريات الفردية.

وينضم لهذه المفاهيم مفهوم العدالة الانتقالية الذي تتبناه الحركات السياسية في المراحل الثورية الانتقالية، وخاصة مرحلة ربيع الثورات العربية.

justic: عدل - إنصاف - عدالة (قضية) أو موقف - حق - ينصف أو يقدر الشيء حق قدره.

Justification: الحكم بالعدل - التبرئة - البراءة<sup>(١)</sup>.

## ب- العدالة اصطلاحاً:

١- فلسفياً: العدالة في الفلسفة: إحدى الفضائل الأربع التي سلم بها الفلاسفة من قديم، وهي: الحكمة، والشجاعة، والعفة، والعدالة... ويعتبرها الفلاسفة ملكة في النفس تمنعها عن الرذائل، وهي المبدأ المثالي أو الطبيعي أو الوضعي الذي يحدد معنى الحق، فإذا كان تعلقها بالشيء المطابق للحق دلت على المساواة، وإذا كانت متعلقة بالفعل كانت من الفضائل، وفي العدالة تتمثل كل الفضائل. والعدالة هي التوسط بين الإفراط والتفريط، وأساسها المساواة، وجوهرها الاعتدال والتوازن<sup>(٢)</sup>.

٢- سياسياً: العدالة في معناها السياسي العام يُقصد بها المساواة بين المواطنين أمام القانون، وإتاحة فرص التعليم والعلاج والإسكان والتقاضي والتوظيف للجميع، وضمان حقوقهم في الحريات على اختلاف أنواعها<sup>(٣)</sup>.

يعرف رولز في كتابه نظرية العدالة<sup>(٤)</sup> مفهوم العدالة السياسية من وجهة النظر الليبرالية بأنها: عملية تنظيم للعدالة والأمن والتضامن باستلزام الحقوق

(١) منير بعلبي، المورد قاموس إنجليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٩٨٥م، ص ٤٩٧، (just).

(٢) د. عبد المنعم الحنفي، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٢، عام ٢٠٠٠م، ص ٥٢٢، ٥٢٣.

(٣) عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١٩٩٣م، ج ٢، مادة عدل، ص ٤٥٧.

(٤) جون رولز، العدالة كإنصاف، ترجمة د. حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ١٩٩٧م، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨٣.

المقصود بالعدالة الانتقالية: مجموعة الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة انتقالية في تاريخه، تنشأ هذه الفترة غالباً بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب، يترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد، والمروءة بمرحلة انتقالية نحو تحول ديمقراطي؛ حيث تواجه المجتمع في هذه الفترة الانتقالية إشكالية مهمة جداً، وهي التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، سواء كانت حقوقاً سياسية أو جسدية أو اقتصادية<sup>(١)</sup>.

### ج- العدالة إسلامياً:

العدالة والمعادلة: لفظ يقتضي معنى المساواة، والعدل بفتح العين والعدل بكسر العين يتقاربان، لكن الأول يُستعمل فيما يُدرك بالبصيرة كالأحكام، والثاني فيما يدرك بالحاسة كالموزونات والمعدودات والمكيلات، فالعدل هو القسط مع المساواة، وعلى هذا روي «بالعدل قامت السموات والأرض» تنبيهاً على أنه لو كان ركن من الأركان الأربعة (الاتجاهات الأربعة) في العالم زائدة على الآخر أو ناقصة عنه على مقتضى الحكمة لم يكن العالم منتظماً.

والعدل ضربان: عدل مطلق: يقتضي العقل حسنه، ولا يكون في شيء من الأزمنة منسوخاً، ولا يُوصف بالاعتداء بوجه: نحو الإحسان إلى من أحسن إليك، وكفّ الأذية عن كفّ أذاه عنك.

وعدل: يعرف بكونه عدلاً بالشرع: ويمكن أن يكون منسوخاً في بعض الأزمنة، كبعض أحكام القصاص، ولذلك قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدْهُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال سبحانه: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَ سَيِّئَةٍ مِّثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فسمي اعتداءً وسبيئاً، وهذا المعنى هو المقصود في قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]،

(١) د. السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ج٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٥٣، ٥٤.

فإن العدل هو المساواة في المكافأة إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، والإحسان أن يُقابل الخير بأكثر منه، والشر بأقل منه<sup>(٢)</sup>.

يقسم الكفوي<sup>(٣)</sup> العدالة في الشريعة إلى نوعين: ظاهرة وباطنة: ويعرفها بأنها الاستقامة على الطريق بالحق بالاختيار عما هو محظور ديناً، وهي نوعان: ظاهرة: وهي ما ثبت بظاهر الدين والعقل؛ لأنهما يحملانه على الاستقامة، ويزجرانه عن غيرها ظاهراً.

وباطنة: وهي لا يدرك مداها؛ لأنها تتفاوت، فاعتبر في ذلك ما لا يؤدي إلى الحرج والمشقة، وتضييع حدود الشرع، وهو ما ظهر بالتجربة رجحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة بالاجتناب عن الكبائر، وترك الإصرار على الصغائر.

وعند أهل الشرع: العدل نعت من العدالة، والحكم العدل به تُقام الحدود، وتُرفع المظالم، والظلم نقيض العدل، والظلم شر ومفسدة ورذيلة، والعدل خير وصلاح، وهو من أسماء الله الحسنى، وهو العادل والعدل، والمقسط والقائم بالقسط، وهو سبحانه وتعالى يحب المقسطين أي أهل العدل، والعدل تنزيه الباري عن فعل القبيح والإخلال بالواجب.

### العدالة في نظام القيم السياسية الإسلامية:

العدالة في التصور الإسلامي<sup>(٤)</sup> تعني الاعتدال وعدم تجاوز الحد في العلاقة بين كل من الراعي والرعية، وفي سلوك كل منهما تجاه نفسه وتجاه الآخرين من غير الرعية.

(٢) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، دمشق، تحقيق صفوان عدنان داودي، ط١، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م، مادة (عدل)، ص ٥٥٢، ٥٥١.

(٣) أبو البقاء الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م، ص ٦٣٩، ٦٤٠، ٧٣٣.

(٤) د. خليل مرعي، العدالة في نظام القيم الإسلامية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١ م، ص ١٧٣.

## المحور الثاني

### أحزاب العدالة في عصر ما قبل الثورات

#### أ- النماذج الأولى لأحزاب العدالة:

ظهرت أحزاب العدالة الإسلامية منذ أكثر من عقد من الزمان تقريباً، وارتبطت في مسماها بالتنمية؛ حيث احتلت قضايا العدالة والتنمية مكاناً مركزياً في رؤاها وخطابها، كان الهدف من وراء تشكيلها في هذا الإطار تخفيف حدة الاقتصار على دعوة تطبيق الشريعة وحاكمية الإسلام، وتصورات الهيمنة الإسلامية للدولة؛ لتكون أكثر توافقاً مع الأنظمة العلمانية الحاكمة، وتحقيق تقارب يعطي مساحة من الاطمئنان للقوى الغربية؛ بما يسمح لكوادرها بالممارسة السياسية والتوصل إلى صورة -ولو جزئية- من العدالة الإسلامية، ورفع المستوى المعيشي لمواطنيهم<sup>(١)</sup>.

في إندونيسيا أسس الإسلاميون حزب العدالة والرفاهية<sup>(٢)</sup>، وفي ماليزيا أسس أنور إبراهيم الزعيم السابق لحركة الشباب المسلم،

حزباً جديداً سماه حزب «العدالة»<sup>(٣)</sup>، وفي موريتانيا أسس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية تأثراً بحزب العدالة والتنمية الذي أسسه الإسلاميون المغاربة<sup>(٤)</sup>.

(١) حسام تمام، ظاهرة أحزاب العدالة والتنمية الإسلامية، على الرابط التالي: <http://www.onislam.net/arabic/islamyoona/observatory/106970-2008-06-04%2000-00-00.html>

(٢) انظر الحوار مع رئيس حزب العدالة الإندونيسي حول تغيير القضايا الإسلامية إلى قضايا إنسانية على الرابط التالي:

<http://www.amlalomah.net/new/index.php-mod=article&id=13423>

(٣) انظر حزب العدالة في ماليزيا على الرابط التالي:

<http://anaouard.canalblog.com/archives/2008/08/16/10253828.html>

(٤) عن حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية موريتانيا، طالع الرابط التالي:

<http://www.rayah.info/browse.php?comp=viewArticles&file=article&sid=2541>

ويمكن اعتبار النموذجان المغربي والتركي الأكثر رواجاً وإشعاعاً على مستوى العالم الإسلامي والعربي.

تأسس حزب العدالة والتنمية المغربي عام ١٩٩٧م، ومنه امتدت ظاهرة أحزاب العدالة إلى أنحاء متفرقة من العالم العربي والإسلامي<sup>(٥)</sup>، وقد انطلق حزب العدالة والتنمية المغربي من محاور سبعة ذكرها في برنامج التأسيس، وهي:

- تعزيز الديمقراطية المحلية.

- تخليق الشأن المحلي.

- التواصل والحوار مع الشركاء والمتدخلين.

- تحسين الخدمات المقدمة إلى المواطن.

- تدعيم مرتكزات المواطنة

النشيطة.

- تفعيل التنمية الجهوية.

وقد عرف حزب العدالة والتنمية المغربي نفسه بأنه: «حزب سياسي وطني، يسعى انطلاقاً من المرجعية الإسلامية، وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على

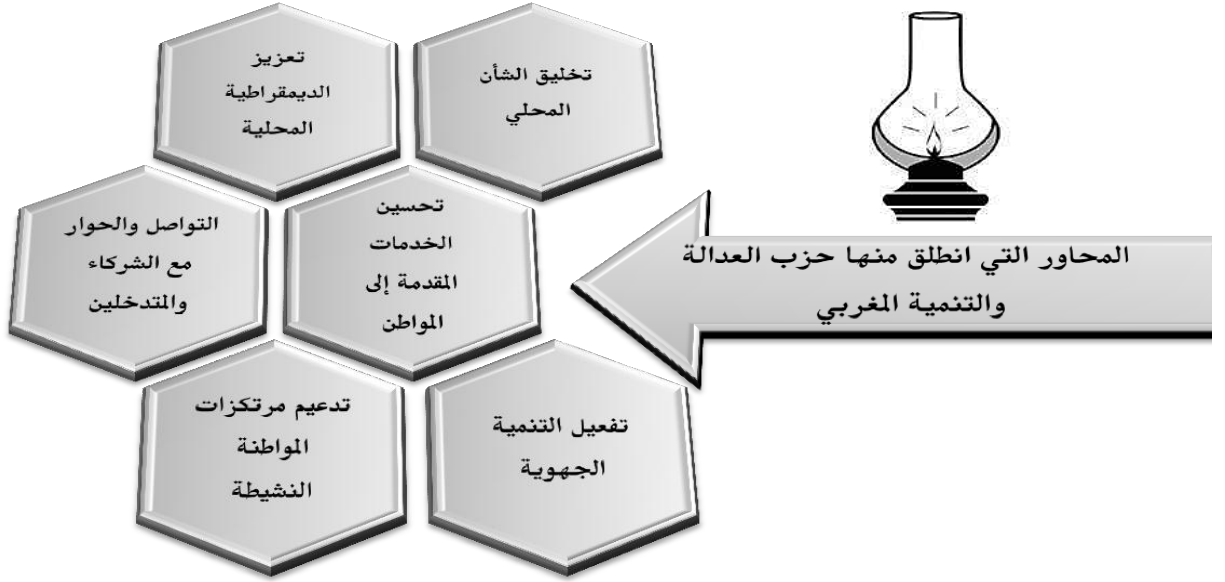
إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي، ومزدهر ومتكافل. مغرب معتر بأصالته التاريخية ومسهم إيجابياً في مسيرة الحضارة الإنسانية»<sup>(٦)</sup>.

خاض حزب العدالة والتنمية معارك عديدة أشهرها معركته ضد ما سُمي آنذاك بالخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، والتي تصدى لها بقوة وحزم؛ منطلقاً من مرجعيته الإسلامية التي تدافع عن القيم الإسلامية في المجتمع المغربي، فوقف حجر

(٥) د. عبد الحكيم أبو اللوز، المشاركة السياسية للإسلاميين المغاربة، ضمن المؤلف الجماعي، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٦م)، ص ٨٧-١٠٤.

(٦) المرجع السابق.





وقد كان للإنجازات التي حققها الحزب أثر كبير في اتباع بقية أحزاب العدالة للكثير من نهجها، تلك الإنجازات التي يمكن تركيزها في الآتي<sup>(٣)</sup>:

- الازدهار الاقتصادي الذي شهدته البلاد في عهده، فالاقتصاد التركي أصبح في المرتبة الخامسة عشرة عالمياً والخامسة أوروبياً، وشهدت البلاد نمواً على الطريقة الصينية وصلت نسبته في عام ٢٠١٠م إلى ٩٪، وتضاعف معدل دخل الأتراك ثلاث مرات خلال حكم الحزب، وتقلص معدل البطالة من ١٤٪ إلى ١٠٪، بعد أن أخرج البلاد من أزمة اقتصادية خانقة كانت تعيشها على وقع وصفات صندوق النقد الدولي، وحقق نهضة اقتصادية خفضت من معدلات التضخم والدَّيْن والبطالة، مقابل زيادة في الدخل والنمو، وهو ما جعل الكثير من مؤيدي العلمانية تقليدياً يتحولون لتأييد الحزب.

- الإنجازات السياسية التي حققها حزب العدالة محلياً، فقد حقق الحزب سلسلة إصلاحات داخلية مهمة. كان من أبرزها التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في سبتمبر ٢٠١٠م، والتي أعطت دفعة قوية

عشرة أمام محاولات التغريب الآتية من مؤتمرات السكان، والجمعيات الغريبة لتحرير المرأة، فتمثلت أقوى لحظاته في مشاركته الواسعة في مسيرة المليونين بالدار البيضاء بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٢م، مما جعل الحكومة تسحب خطتها، وتدخل الملك محمد السادس على إثرها، وشكّل لجنة وطنية من العلماء والقضاة والمفكرين أعدت مدونة الأسرة التي عرضت لأول مرة على البرلمان.<sup>(١)</sup>

وفي تركيا أسس جيل الوسط في الحركة الإسلامية حزباً يحمل اسم العدالة والتنمية عام ٢٠٠١م، خرج من رحم حزب الرفاه الإسلامي، ولكنه خرج مناقضاً له شكلاً وموضوعاً، متبنياً نهج العدالة في شكلها القانوني العلماني، ومطبّقاً مشاريع التنمية الواقعية التي تنهض بالمواطن التركي، وتتخذ الاقتصاد التركي الذي تدنى إلى أقصى درجاته، وتأخذ بيده إلى مصاف دول الرفاهية، بعيداً عن النهج والشكل الإسلامي للاقتصاد، ومؤكداً على الشفافية، والقضاء على الفساد، وجعل الوطن نصب أعينهم كهدف أسمى للارتفاع به بشكل مادي ملموس يعلو على ما دونه من أهداف.<sup>(٢)</sup>

(١) موقع حزب العدالة والتنمية المغربي: <http://www.pjd.ma> بتاريخ ١٣/٦/٢٠١١م.

(٢) حسام تمام، ظاهرة أحزاب العدالة والتنمية الإسلامية، مرجع سابق.

(٣) بشير عبد الفتاح، تركيا.. استمرار جمهورية حزب العدالة، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٣، يوليو ٢٠١١م، ص ١٤٧.



للحياة السياسية في البلاد.

- حقق الحزب حالة من التعايش بين الإسلام السياسي والعلمانية بعد عقود من الصراع الأمني والدُموي بينهما.

- حققت السياسة الخارجية للحزب قفزة هائلة تجاه مختلف الدوائر الجغرافية المحيطة بتركيا والقضايا المثارة، فمن نظرية صفر المشكلات إلى التطور الكبير في العلاقات مع الدول، العربية والإفريقية وإيران، وروسيا والصين، وأرمينيا واليونان، وصولاً إلى تعزيز مكانة تركيا الاستراتيجية أمام السياستين الأمريكية والأوروبية، وتعظيم دورها الإقليمي والعالمي.

- تميزت برامج حزب العدالة بالواقعية، وملامسة طموحات الجماهير، فضلاً عن طرح رؤية متكاملة لتحقيق تنمية سياسية، واقتصادية، وثقافية واجتماعية لتركيا غير مرهونة بفترة بقاء الحزب في السلطة؛ حيث عرضت مشروعات طموحة ستصل مداها في عام ٢٠٢٣م موعد الذكرى الأولى لمرور مائة عام على تأسيس الجمهورية التركية، فقد تعهد الحزب في هذا البرنامج الطموح بأن تصبح تركيا ضمن العشرة الكبار على مستوى العالم اقتصادياً، وخفض معدل البطالة إلى ما دون ٥٪ ورفع حجم الاقتصاد من ٧٥ مليار دولار إلى تريليوني دولار، ووصول معدل دخل الفرد إلى ٢٥ ألف دولار في السنة، ومنح راتب شهري لكل عائلة فقيرة، هذا فضلاً عن إعداد دستور جديد، وتسوية كل المشاكل السياسية خلال الاثنتي عشرة سنة التالية، وفي مقدمتها قضية الأكراد، والعلويين، وتعزيز الدور الإقليمي لتركيا، وتفاعلها الإيجابي مع قضايا المنطقة، وإعطاء الأولوية لدول الجوار وفق متطلبات الأمن القومي التركي.

ب - سمات أحزاب العدالة قبل الثورات:

اشتركت أحزاب العدالة التي تشكلت قبل الثورات العربية بعدة سمات، من أهمها:

١- قبول شروط اللعبة السياسية، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان كالقبول بالديمقراطية والعمل بها. (١)

٢- عدم التصريح المباشر بالهوية الإسلامية، والانزواء خلف مسمى العدالة بمعناها المطلق الذي يحمل تلميحاً بعصر العدالة الإسلامية. (٢)

٣- التركيز على الأهداف الاقتصادية والتنموية، وحل مشكلة الفقر والبطالة كأساس لها. (٣)

٤- البعد عن الطائفية السياسية والدينية، والانصهار خلف مبدأ المواطنة بمفهومه في العدالة والمساواة بين مختلف طوائف الشعب. (٤)

٥- اعتبار الشريعة مرجعية أخلاقية عامة لأحزابهم، والبعد عن هدف ضرورة تطبيقها في الوقت الحالي. (٥)

٦- الاعتماد على اجتهادات شرعية وفكرية في ميدان المشاركة السياسية الحزبية من قبل شيوخ وقيادات الجماعات الدعوية لتلك الأحزاب. (٦)

ج- التفسير السياسي والاجتماعي لظهور أحزاب العدالة:

يفسر المحللون ظاهرة أحزاب العدالة بعدة أسباب:

١- مواكبة تحولات المجتمعات الغربية التي أسست

(١) انظر مبادئ حزب العدالة والتنمية المغربي، على الرابط التالي: <http://www.pjd.ma>

(٢) انظر مبادئ حزب العدالة في ماليزيا على الرابط التالي: <http://anaouard.canalblog.com/archives/2008/08/16/10253828.html>

(٣) انظر مبادئ حزب العدالة التركي، موقع المعرفة: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17DB5CE9-300C-4140-B235-B1B2BFD8594E.htm>

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر تقييم د. عبد الحكيم أبو اللوز، للمشاركة السياسية للإسلاميين المغاربة، ضمن المؤلف الجماعي، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٦م)، ص ٨٧-١٠٤.

سمات أحزاب العدالة قبل الثورات :

4- البعد عن الطائفية السياسية والدينية، والانصهار خلف مبدأ المواطنة بمفهومه في العدالة والمساواة بين مختلف طوائف الشعب.

5- اعتبار الشريعة مرجعية أخلاقية عامة لأحزابهم، والبعد عن هدف ضرورة تطبيقها في الوقت الحالي.

6- الاعتماد على اجتهادات شرعية وفكرية في ميدان المشاركة السياسية الحزبية من قبل شيوخ وقيادات الجماعات الدعوية لتلك الأحزاب.

1- قبول شروط اللعبة السياسية، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان كالقبول بالديمقراطية والعمل بها.

2- عدم التصريح المباشر بالهوية الإسلامية، والانزواء خلف مسمى العدالة بمعناها المطلق الذي يحمل تلميحا بعصر العدالة الإسلامية.

3- التركيز على الأهداف الاقتصادية والتنمية، وحل مشكلة الفقر والبطالة كأساس لها.

من الناس واهتماماتهم ومصالحهم الآنية من ناحية أخرى، مما جعلها تتباعد بشكل أو بآخر عن نقاء الأهداف، وعن الدعوة الواضحة والصريحة لتطبيق الشريعة، وعن إفساح الساحة لمجالات اجتماعية أخرى.<sup>(٤)</sup>

٥- الاستجابة لدعوات «أسلمة الحداثة» و«تحديث الإسلام»، والتي يمكن قراءتها من خلال المقارنة بين النموذجين المغربي والتركي؛ فقد لجأ حزب العدالة المغربي إلى التمييز بين الدعوي والسياسي، لكي يغطي انسحابه من رفع شعار الشريعة، تاركاً إياها لحركة دعوية مستقلة عنه، ومتفرغاً لقضايا التدبير والتسييس معنوياً هذه المرحلة بمرحلة «أسلمة الحداثة».<sup>(٥)</sup>

أما حزب العدالة التركي فقد قدم نفسه حزباً سياسياً، لا يعبأ بقضية الشريعة وتطبيقها، ومركزاً على الإجماع التركي الذي لم يخرج عن الإطار العلماني الكمالي شكلاً وموضوعاً، فضلاً عن إدكاء

لما يعرف بنهاية الأيديولوجيا أو انزوائها. مما جعل أولوية الشق الاجتماعي في ارتباطه بالتنمية وقوانين العدالة والحريات الأكثر بزوغاً، وأكثر قدرة على تمكين الإسلاميين من الممارسة السياسية.<sup>(١)</sup>

٢- التأثير بمرحلة المراجعات الفكرية التي حدثت داخل بعض فصائل التيار الإسلامي، والتي طورت إلى حد كبير من التصور الإسلامي التقليدي لمفهوم الدولة الإسلامية والتي تبلورت من خلال النقد العلماني لحركات الإسلام السياسي.<sup>(٢)</sup>

٣- تدشين أمريكا لما يعرف بـ (الإسلام المعتدل) الذي تتحدد فيه مواصفات الاعتدال بقدر بعده عن الشأن السياسي واقتربه من الاجتماعي والتنمية.<sup>(٣)</sup>

٤- التحول في التشكيل الطبقي لبعض الحركات الإسلامية مما مثل صعوداً اجتماعياً من ناحية، وقرباً

(١) حسام تمام ظاهرة أحزاب العدالة والتنمية، مرجع سابق.

(٢) الجماعة الإسلامية المصرية.. قراءة في النشأة والمراجعات، مركز السكنية للحوار:

<http://www.assakina.com/center/parties/6401.html>

(٣) د. باسم خفاجي، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام.. قراءة في تقرير مؤسسة «راند» المركز العربي للدراسات الإنسانية القاهرة، ٢٠٠٧م.

(٤) حسام تمام، ظاهرة أحزاب العدالة، مرجع سابق.  
(٥) د. عبد السلام ياسين، الإسلام والحداثة، دار الآفاق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، ص ٢٠٨.

الروح القومية التي تتوافق مع ذلك الإطار.<sup>(١)</sup>

### المحور الثالث

#### أحزاب العدالة في عصر الثورات

أ- السمات العامة لأحزاب العدالة في المرحلة الثورية

اتسمت أحزاب العدالة في عصر الثورات العربية بمجموعة سمات مميزة، من أهمها:

١- طغيان العدالة - في شكلها الأممي (حقوق الإنسان) وغيرها- على الإطار الإسلامي الحصري للعدالة.<sup>(٢)</sup>

٢- الاستفادة من قواعد الديمقراطية - (حكم الأغلبية، حاكمية الشعب)- في مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية، وكذلك في تحقيق الأهداف العليا للحزب، وهي المرجعية الإسلامية المتمثلة في دستورية الإسلام؛ باعتباره الدين الرسمي للدولة، واعتبار الشريعة المصدر الأساسي للتشريع.<sup>(٣)</sup>

٣- اتباع برامج تنموية تحقق المطالب الشعبية، ولا تتعارض مع الإطار الغربي للتنمية ولا تقاطعه.

٤- ربط مصطلح «الإسلامي» بمصطلح المرجعية الحضارية للإسلام، وتفسيره في إطار عموميات القيم الإنسانية في العدل والمساواة والحرية.<sup>(٤)</sup>

٥- اعتبار تثبيت دولة العدالة والقانون والحرية هدفاً ابتدائياً كمرحلة أولية تمهيداً للدعوة إلى

(١) انظر برنامج حزب العدالة والتنمية التركي، مرجع سابق.

(٢) مقابلة مع محمد صالح الحدري رئيس حزب العدالة والتنمية التونسي، على الرابط التالي:

<http://fr-fr.facebook.com/ouhibouki>

(٣) يتضح هذا في تصريحات حزب الحرية والعدالة، مثل ما صرح به د. محمد البلتاجي حول الدولة المدنية والنظام الديمقراطي: «البلتاجي: نؤمن بالديمقراطية والدولة المدنية ونرفض مسح الهوية الإسلامية»

<http://www.drbeltagy.com/detail.aspx?id=8943>

(٤) انظر برنامج حزب العدالة والتنمية التونسي على موقع المنظار:

[http://www.almindhar.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=1592%3A2011-04-06-00-46-26&catid=139&Itemid=590&limitstart=40](http://www.almindhar.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1592%3A2011-04-06-00-46-26&catid=139&Itemid=590&limitstart=40)

تطبيق الشريعة.<sup>(٥)</sup>

٦- الربط بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من خلال منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة.<sup>(٦)</sup>

ب- تقييم النموذج التونسي والنموذج المصري:

أولاً: حزب الحرية والعدالة المصري:

ترجع فكرة إنشاء حزب الحرية والعدالة إلى عام ٢٠٠٧م، حينما قررت جماعة الإخوان المسلمين وضع برنامج متكامل لتأسيس حزب سياسي يختلف في طبيعة عمله عن الجماعة، فيكون معنياً بكل الأمور الخاصة بالمشاركة السياسية، والانتخابات البرلمانية والرئاسية وغيرها، على أن يفصل الحزب كلية عن الجماعة الدعوية، وقد واكب هذا فترة ازدهار سياسي بعد انتخابات ٢٠٠٥م التي حصلت حركة الإخوان فيها على ٨٨ مقعداً في مجلس الشعب، وأصبحت قائدة للمعارضة في ظل نظام مبارك المخلوع الذي لاحق الحركة وأنصارها سجوناً وتعذيباً وحظراً قانونياً لها، والاستيلاء على شركات ورعوس أموال قيادات الحركة. في نفس الوقت الذي سمحت فيه حكومة المخلوع لأفراد الحركة بالترشح للانتخاب بشكل فردي ومستقل.

ولكن مشروع الحزب رُفض وظل في انتظار عصر التحولات والتغيرات الكبرى، فقد كان للإخوان دور كبير في قيام ثورة ٢٥ يناير، جنباً إلى جنب مع بقية التيارات والحركات والجموع الشعبية التي أسقطت نظام الطاغية، في أثناء الثورة وقبل تخلي مبارك عرضت حكومة شفيق على الإخوان وأحزاب المعارضة التقليدية المشاركة في العملية السياسية، وكان هذا

(٥) انظر التأكيد على تثبيت دولة العدالة والقانون كمقدمة للدعوة لتطبيق الشريعة لدى حزب الحرية والعدالة:

<http://www.almasryalyoum.com/node/388060>

(٦) انظر فلسفة الربط بين الديمقراطية لدى حزب العدالة والتنمية التونسي، مرجع سابق.

سمات أحزاب العدالة بعد الثورات :

4- ربط مصطلح «الإسلامي» بمصطلح المرجعية الحضارية للإسلام، وتفسيره في إطار عموميات القيم الإنسانية في العدل والمساواة والحرية.

5- اعتبار تثبيت دولة العدالة والقانون والحريات هدفاً ابتدائياً كمرحلة أولية تمهيداً للدعوة إلى تطبيق الشريعة.

6- الربط بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من خلال منظومة سياسية واجتماعية اقتصادية متكاملة.

1- طغيان العدالة - في شكلها الأممي (حقوق الإنسان) وغيرها- على الإطار الإسلامي الحصري للعدالة.

2- الاستفادة من قواعد الديمقراطية في مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية، وكذلك في تحقيق الأهداف العليا للحزب، وهي المرجعية الإسلامية المتمثلة في دستورية الإسلام.

3- اتباع برامج تنموية تحقق المطالب الشعبية، ولا تتعارض مع الإطار الغربي للتنمية ولا تقاطعه.

للتشريع، ولغير المسلمين حقهم في التحاكم إلى شرائعهم، فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.

- الشورى هي جوهر الديمقراطية، وهي السبيل لتحقيق مصالح الوطن.

- الحرية والعدالة والمساواة منحة من الله للإنسان، لذا فهي حقوق أصيلة لكل مواطن بغیر تمييز بسبب المعتقد أو الجنس أو اللون.

- كفالة كافة حقوق المواطن في الصحة والعمل، والتعليم والسكن، وحرية الرأي والاعتقاد.

- حرية تكوين الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وإقرار مبدأ تداول السلطة طبقاً للدستور الذي يقره الشعب بحرية وشفافية.

- اعتبار الأمة مصدر السلطات، والشعب صاحب الحق الأصلي في اختيار حاكمه ونوابه.

- النهوض بالاقتصاد المصري بإحداث عملية تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة.

- حل مشكلات الشباب، وإكسابه الخبرة، وتوظيف طاقاته التوظيف الأمثل، وإشراكه في إدارة شؤون الدولة.

- بناء نسقٍ من العلاقات الدولية يُحقق التواصل

بداية الاعتراف بالحركة قانونيًا وسياسيًا، وكذلك الاعتراف بقوتها ودورها على الساحة السياسية والاجتماعية.

بعد سقوط مبارك وتولي المجلس العسكري حكم المرحلة الانتقالية، بدأت الدعوة لحرية تكوين الأحزاب تشمل كل الحركات والتيارات التي كانت محظورة وممنوعة من هذه الممارسة. تقدم الإخوان في ١٨ مايو ٢٠١١م للجنة شؤون الأحزاب بإخطار لتأسيس حزب الحرية والعدالة، وقررت اللجنة قبول الإخطار، وتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية، وحقه في مباشرة النشاط السياسي اعتباراً من ٦ يوليو ٢٠١١م، وبذلك يعد الحزب ثاني حزب سياسي يتم إشراره بعد قبول حزب الوسط.<sup>(١)</sup>

يمكن تلخيص أهم مواد برنامج<sup>(٢)</sup> حزب الحرية والعدالة في النقاط الآتية:

- مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس

(١) انظر موقع الإخوان المسلمين:

<http://www.ikhwanonline.com/new/Default.aspx>

(٢) موقع حزب الحرية والعدالة المصري. انظر برنامج الحزب:

[http://www.hurryh.com/Party\\_Program.aspx](http://www.hurryh.com/Party_Program.aspx)

ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي، والذي يُعتبر أب السوسيولوجيا الحديثة، وخاصةً سوسيولوجيا الدول.

والفكرة الأساسية في هذه الفلسفة هي أنّ العدل هو أساس العمران، فمن غير عدل لا ديمومة لأيّ دولة. ومن هذا المنطلق وضع ابن خلدون دائرة العدل التي تتمثل في ما يلي: لا سلطان (أي السلطة السياسية ولا الملك) بدون شوكة (وهي الجيش أو قوات الأمن)، ولا شوكة بدون مال، ولا مال بدون شعب، ولا شعب بدون عدل، ولا عدل بدون سلطان.. وهكذا تدور الدائرة.

السياسة الاقتصادية للحزب تركز على الليبرالية المقيدة بالعدل، والتي ترمي إلى تشجيع المبادرة الحرة، والاستثمار الخاص؛ لتسهيل وتنمية خلق الثروة إلى أقصى حدّ ممكن، مع توخي العدل في توزيع هذه الثروة. كما يحرص الحزب على تقليص الفوارق في مستوى العيش بين طبقات المجتمع، وتشجيع التضامن التلقائي والحرّ بين أفراد وفئات الشعب.

#### ١- النمو السياسي:

ويعني العمل على بعث ديمقراطية حقيقية تركز على:

- الممارسة المطلقة لسيادة الشعب على السلطة السياسية.

- التفريق الحقيقي بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

- التوازن الحقيقي بين السلطات الثلاث المذكورة أعلاه.

- العمل على ضمان الكرامة والحرية للمواطنين.

- تدعيم السلطة الرابعة، وحماية استقلالها من أيّ تبعية للسلطة السياسية أو لرؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسات الإعلامية، وتشجيع صحافة الاستقصاء الموضوعي، وما شابه ذلك.

الإنساني بين الشعوب، بعيداً عن كل أشكال الهيمنة.

#### ثانياً: حزب العدل والتنمية التونسي:

تأججت الثورات العربية حاملة معها شعارات ومنطلقات إنسانية عامة أهمها (خبز - حرية - عدالة اجتماعية)، والمطالبة بإسقاط النظم الاستبدادية الحاكمة، والتحول إلى النظم الديمقراطية وعصر الحريات.

بعد نجاح الشعوب في إسقاط تلك الأنظمة في تونس ومصر، أصبح الطريق ممهداً لحرية تكوين الأحزاب السياسية بما فيها التيارات الإسلامية التي وُصفت بالمعتدلة، أو حتى التي وُصفت بالمتطرفة.. لم تتوقف ظاهرة أحزاب العدالة في هذا الإطار، بل ازدحمت بها الساحة السياسية.

وقد ظهرت خمسة أحزاب في تونس بعد ثورة ١٤ يناير، يمكن تصنيفها على أنها إسلامية هي (حركة النهضة - حزب العدل والتنمية - حزب الكرامة والتنمية - حزب اللقاء الإصلاحي الديمقراطي - حزب العدالة والمساواة)<sup>(١)</sup>.

نذكر منها (حزب العدل والتنمية) الذي أسسه محمد صالح الحديري، وقد اخترنا هذا الحزب لسببين:

- مسمى العدل والأساس الفكري للحزب القائم على فلسفة العدل، وإسلامية برامجّه، واعتباره الحزب الثاني من الأحزاب الإسلامية بعد حزب النهضة- التابع للإخوان المسلمين- الذي رُخص له في ١٨ مارس ٢٠١١م، فقد حرص الحزب على أن يتضمن الدستور الجديد للبلاد بنداً ينص على أن تونس دينها الإسلام، ولغتها العربية، وهويتها إسلامية.

تنطلق رؤية الحزب السياسيّة<sup>(٢)</sup> من فلسفة العلامة

(١) الأحزاب الإسلامية في تونس بعد الثورة، على موقع وكالة شهاب

للأنباء: <http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=3997>

(٢) انظر فلسفة الربط بين الديمقراطية لدى حزب العدالة والتنمية التونسي، مرجع سابق.

## ٢- النمو الاقتصادي:

يعتمد في ذلك الليبرالية المقيّدة بالعدل في كلّ مجالات الاقتصاد وفي الجباية، والتوزيع العادل للثروة.

- التقليل من الفوارق في مستوى العيش بين طبقات المجتمع.

- تنمية المعرفة والمهارات والبحث العلمي بصفة متناغمة مع المبادرة الاقتصادية، مع المحافظة على الخدمة العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين، والقادرة على توفير عيش كريم للطبقات الضعيفة.

- ضرورة انتهاز الاقتصاد الإسلامي لما أثبتته من نجاعة، مع التأكيد على أن نجاح الليبرالية يبقى رهين ضمان العدل في توزيع الثروات.

## ٣- النمو الاجتماعي:

يعتمد النمو الاجتماعي على التطور السليم للعائلة التي هي ركيزة المجتمع، كما يعتمد تحرير المرأة من الصورة الدنيئة التي حُست فيها، والتي تتمثل في:

- استغلال المرأة كبضاعة جنسية.

- استغلالها كيدٍ عاملةٍ رخيصةٍ وطائفةٍ ومستغلةٍ استغلالاً بشعاً.

- توظيف عورات المرأة الجسدية في سبيل الإشهار لترويج البضائع والخدمات.

ولزاماً علينا إرجاع الكرامة والاحترام للمرأة لتدعيم دورها ويا لها من دور شريف في صلب العائلة، والحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية!!

ولا نجاح لأي نمو اجتماعي بدون تربية سليمة للأطفال داخل العائلة، وبدون تعليم عصري يضمن تثبيت هويتنا العربية الإسلامية، وبدون إصغاء إيجابي لتطلعات الشباب.

٤- بناء دولة عصرية وديمقراطية ونامية لا تتنكر لهويتها العربية الإسلامية، ومتفتحة على محيطها

الخارجي، وغنية بقدراتها الفكرية، وضامنة لمواطنيها العزة والكرامة والحرية، ومُؤمنة لغدٍ أفضل لأجيالها الصاعدة.

## الاستقراء السياسي لبرامج الحزبين:

باستقراء البرنامج السياسي لحزب العدالة والمساواة التونسي يمكن إدراك أنه حزب يتوافق، في الكثير من منطلقاته، مع الأحزاب الليبرالية والعلمانية المختلفة الموجودة في الساحة التونسية، سواء قبل الثورة أو بعدها، ويختلف عنها في تأكيده على الهوية والمرجعية الإسلامية، وأنه يتوافق مع الدولة المدنية، ولا يتعارض مع مبادئها وآلياتها، وهو حينما يتكلم عن مساحة الإسلام في برنامجه يرجعه إلى الأصول العامة التي تقر بدين الدولة الإسلام، وعربية لغتها، وإنسانية حضارتها. <sup>(١)</sup>

- أما حزب الحرية والعدالة المصري المعبر عن حركة الإخوان المسلمين؛ فإنه أكد في برنامجه على أنه حزب مدني بامتياز، وأنه لا تعارض بين المدنية والإطار الإسلامي للدولة عبر التاريخ، وأن علاقة الحزب بالشريعة هي علاقة ترتبط بالمادتين الأولى والثانية في الدستور المصري السابق، ويؤكد الحزب على أنهما لن تتغيرا في مشروع الدستور الجديد بعد ثورة ٢٥ يناير، والتي استُفتي الشعب على تعديلات بعض مواد الدستور السابق بما فيه هاتين المادتين؛ ليكون حاكماً للمرحلة الانتقالية إلى حين انتخابات مجلس الشعب والرئاسة. <sup>(٢)</sup>

- وقد وافق حزب الحرية والعدالة على الوثيقة التي أصدرها الأزهر بموافقة الجهات الليبرالية والعلمانية المختلفة، والتي تؤكد على مدنية الدولة، ونظامها الديمقراطي، ومرجعية مبادئ الشريعة الإسلامية،

(١) مقابلة مع محمد صالح الحديري رئيس حزب العدالة والتنمية التونسي،

على الرابط التالي: <http://fr-fr.facebook.com/ouhibouki>

(٢) د. محمد البلتاجي، «نؤمن بالديمقراطية والدولة المدنية ونرفض مسح الهوية الإسلامية»

<http://www.drbeltagy.com/detail.aspx?id=8943>



المرجعية الإسلامية الحقيقية، وليست الشكلية، وبين التصور الليبرالي الذي خرج به، ولو مرحلياً، فضلاً عن الاستفادة من التنسيق مع حزب النهضة للاتفاق في المنطلقات الإسلامية العامة.

ب- السيناريو الثاني: نجاح متوسط مبشر بالتقدم والتفوق التدريجي:

وهو توقع مبني على احتمالات التراجع النسبي في الاختيارات الشعبية، تبعاً لدرجات التخوف من التيارات الإسلامية وأحزابها، مما يؤثر على مؤشرات النجاح، فتخرج في صورة متوسطة أو أقل من المتوسطة، لكنها تخرج في أطر أكثر إيجابية، وتحقق نتائج تدريجية هادئة تساعد في بناء هرم الانتشار بشكل يسمح بالربط بين الأقوال والأفعال، وبين الواقعية والخيال، فيبشر بمستقبل واعد للسنوات القادمة، ويحقق إنجازات تكمل البناء، وتؤسس للمنظومة الإسلامية للحزب بخطوات وثيدة.

ج- السيناريو الثالث: التراجع والانحسار:

إذا ركزت تلك الأحزاب على مشاريع التنمية فقط في شكلها الغربي التقليدي، وبنفس آليات الحقب السابقة، (الاعتماد على قروض البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واتباع توجيهاتهما)، والمعونات الدولية الأخرى- على حساب الحلول الإسلامية الاقتصادية- التي تعتمد على القدرات الإسلامية التطوعية، والتي تعلي من شأن القضايا الإيمانية الكبرى والمسلّمات الإسلامية-، فإن ذلك سيفقدها مصداقيتها الشعبية؛ لأنه لن يحقق المأمول منه مادياً حسب التجارب السابقة، فضلاً عن انحسار التوجهات بعيداً عن الصبغة الإسلامية التي نادى بها ابتداءً، بالإضافة إلى التخطيط والدوران في فلك

ولم تطالب صراحة في أي من بنودها بتطبيق الشريعة الإسلامية. وإنما طالبت بإطار إسلامي عام مستمد من منطلقات مبادئ الشريعة<sup>(١)</sup>

## المحور الرابع

### مستقبل أحزاب العدالة

- السيناريوهات المتوقعة:

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات لأحزاب العدالة تستشرف المستقبل:

السيناريو الأول: النجاح الكبير والانتشار والهيمنة:

وهو توقع قائم على الرصيد الكبير للأحزاب التي خرجت من بطن جماعة دعوية (حزب الحرية والعدالة) مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر؛ حيث الأثر الشعبي والعاطفي الذي خلفته دعوتهم منذ أربعينيات القرن الماضي، وتراثهم في الدفاع عن الدين، والدعوة لتحكيم

الشريعة، فضلاً عن صمودهم، ومشاركتهم في برلمانات النظام الديكتاتوري السابق، وتحمل كوادرمهم للبطش والسجن، والتضييق والتعذيب، والمصادرة لأموالهم وشركاتهم طوال الفترة التي سبقت الثورة المصرية في ٢٥ يناير.

هذا التوقع ينسحب أيضاً على حزب العدل والتنمية التونسي؛ باعتبار أن قيادته كانت تحسب في وقت من الأوقات على تيار حركة النهضة التابع للإخوان المسلمين، ومع أنه لا ينتمي لتيار دعوي وجماعة منظمة إلا أنه من الممكن أن ينجح وينتشر إذا استطاع أن يحوّل من اتجاهاته للجمع بين ثوابت

(١) انظر موقع أون إسلام:

<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/133948-2011-08-17-20-51-00.html>

الحزبية الطبقية، والدخول في صراعات مع الأحزاب الأخرى علمانية كانت أو إسلامية.

## خاتمة البحث

### أ- نتائج البحث:

يمكن تركيز أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

إن ظاهرة أحزاب العدالة التي ظهرت في مرحلة ما قبل الثورات العربية في إطار معين، ثم تجلت في عصر الثورات العربية، هي ظاهرة سياسية إيجابية، يمكن أن تتجسّد وتتشر، ويمكن أن تتراجع وتتحسر؛ وذلك مبني على عدة عوامل، من أهمها:

١- حل معادلة الانتصار للشرع دون مصادمة مع التيارات العلمانية والتوجهات الغربية السائدة.

٢- تبني فلسفة التدرج في تطبيق الشريعة، من خلال مرحلة انتقالية كبيرة تمهّد لها، وتتطوّل من فقه أولويات المرحلة.

٣- تحقيق الرضا الشعبي عن طريق إنجازات حقيقية، وطرح تصورات واقعية وحلول ناجعة لمشاكل الشعوب.

٤- الجمع بين الإيجابية والندية، والمرونة في القضايا الكبرى، ومراعاة متطلبات الطرف التاريخي واللحظة الزمنية، مثل قضية التعامل مع العدو الإسرائيلي.

٥- الاستفادة من التجارب الناجحة لأحزاب العدالة بشكل يتوافق مع الخصوصيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الثقافية والتاريخية لكل شعب.

### ب- علامات على طريق أحزاب العدالة وأنصارها:

هذه بعض التوصيات والنصائح الموجهة لأحزاب العدالة لتحقيق النجاح مستقبلاً:

١- من الضرورة المزج المرن بين الدعوي والسياسي، بحيث لا يؤدي إلى الخلط بين الاثنين، وبالطريقة التي تسمح بحرية الحركة للكوادر السياسية فيما هو دنيوي بحث ومتغير، كذلك بما لا يؤدي إلى القضاء

على الحركة أو التيار برمته في حال الخلافات الحادة مع الأنظمة الحاكمة.

٢- إدارة العمل الدعوي في شكل مؤسسي لا يرتبط بالأشخاص، ولا يرتبط بالحكومات والأنظمة، وتسيير الهيئة الدعوية بشكل منتظم وقواعد موارد داخلية؛ تضمن عدم التعثر تحت أي ظرف من الظروف.

٣- ربط برامج التنمية التي تتبناها الأحزاب بالقواعد الإسلامية، خصوصاً ما يرتبط بالشق الاقتصادي والمالي، كالقروض الحسنة، وغيرها من المعاملات الإسلامية كالمرابحة.

٤- أن تتضمن أهداف الحزب تمهيد المجتمع لتطبيق الشريعة، والأخذ بالمبادئ الإسلامية استناداً للمادة الأولى والثانية من الدستور المعدل والدستور المرتقب (كما في الوضع الدستوري المصري)، على اعتبار أنها أهداف تمثل رغبة الأغلبية الشعبية، وتستند للدستور الذي سيقره الشعب ونوابه.

٥- إذا كانت المرحلة (الثورية) تقتضي الانفتاح والحوار والتفاوض مع كل الفصائل المخالفة، فإن هذا أدعى لفتح هذا الحوار مع بقية الفصائل الإسلامية، وتكوين ائتلاف أو جبهة تجمع تلك الأحزاب والحركات والهيئات، على الحد الأدنى من الأهداف، ألا وهو إسلامية الدولة ومرجعية الشريعة.

٦- ممارسة العمل السياسي بشكل احترافي؛ يعتمد على مراكز الدراسات وخبرات السياسيين القدامى والمعاصرين، مع تقييم مرحلي علمي للأداء الحزبي.

٧- التنبه إلى الحذر من الوقوع في فخ علمنة الإسلام، وطرح النموذج السياسي الإسلامي في إطار أوسع منه، وأكثر عمومية -المرجعية الحضارية- بقصد إبعاده عن الدعوة للشريعة، وإبعاده عن اتخاذ الخطوات الإيجابية لتطبيقها.

## معلومات إضافية

### حزب العدالة والرفاهية الإندونيسي:

يعدّ حزب العدالة والرفاهية الإندونيسي من أكبر الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية في إندونيسيا، واستطاع في فترة وجيزة منذ تأسيسه في العام ١٩٩٨م أن يخطو خطوات كبيرة ليحتل المركز الرابع بين الأحزاب الكبيرة، محققاً في آخر انتخابات في العام ٢٠٠٩م إنجازاً كبيراً من خلال الفوز بـ ٥٧ مقعداً، والمشاركة في الحكومة الحالية بأربع حقائب وزارية.

تأسس حزب العدالة والرفاهية على أيدي الشباب الدعاة في عام ١٩٩٨م مع سقوط عهد الرئيس سوهارتو الذي ظل يحكم إندونيسيا طوال ٣٢ سنة.

شارك الحزب في الانتخابات التشريعية ثلاث مرات منذ نشأته: الأولى في العام ١٩٩٩م، وفاز فيها بسبعة مقاعد، والثانية عام ٢٠٠٤م، واستطاع الحزب الحصول على ٤٥ مقعداً في البرلمان، وفي المرة الثالثة في انتخابات ٢٠٠٩م تمكّن الحزب من حصد ٥٧ مقعداً.

منذ بداية المشاركة السياسية للحزب كانت له وزارة واحدة في حكومة ١٩٩٩م، ثم حصل على ثلاث حقائب وزارية في حكومة عام ٢٠٠٤م، وحالياً له أربع وزارات، هي: وزارة الإعلام ووزارة الزراعة، ووزارة التكنولوجيا، ووزارة الشؤون الاجتماعية.

يشغل الأمين العام للحزب «محمد أنيس متي»، منصب نائب رئيس البرلمان الإندونيسي.

يعتبر حزب العدالة والرفاهية الآن أكبر حزب إسلامي في البلد، ورابع أكبر حزب في إندونيسيا، وهو -بحسب أمينه العام- «حزب يحمل رسالة الإسلام في إندونيسيا، ويتبنى سمة الوسطية، ويحمل التوجه السياسي الوسطي، ويتجه نحو الانفتاح والتحالفات السياسية بين الوطنيين والعلمانيين في إندونيسيا، ويعتبر رائد القوة الإصلاحية في البلد».

يتميز الحزب بقياداته الشابة؛ حيث إن معظم قيادات الحزب كانوا في أواخر العشرينيات من العمر، أو في بداية الثلاثينيات عند تأسيسه.

### أبرز العوامل التي حققت النجاح السريع والكبير للحزب:

يعتبر الأمين العام للحزب أن أبرز عوامل نجاح الحزب كانت «الجدية في التعلم»؛ حيث إن الحزب عند تأسيسه لم يكن يمتلك من الكوادر إلا نحو ٣٠ ألف كادر، لا يمتلكون خبرة سياسية سابقة، ولكن مع الممارسة ومع الرغبة في التعلم السريع تحقق التحسن المستمر في الأداء السياسي، والفهم السريع للقضايا، والقدرة على التكيف مع الظروف السياسية الجديدة.

صار الحزب يملك الآن ما يقارب مليون كادر، وله فروع في جميع البلديات ومعظم قرى إندونيسيا.

## أبرز الملفات التي تصدى لها الحزب:

تعديل الدستور، وشمل:

تعديل التعددية السياسية والحكم الذاتي للمناطق، أي أنه لا مركزية في إدارة الحكومة.

صرف ٢٠٪ من ميزانية الدولة إلى التعليم.

صرف حوالي ٣٥٪ من الموازنة العامة إلى المناطق النائية.

إضافة حرية الإعلام ضمن بنود الدستور المعدل؛ حيث أصبح باستطاعة كل شخص ما عدا مالكي القنوات التلفزيونية أن يؤسس جريدة أو مجلة، ومواقع الإنترنت لا تحتاج إلى أية رخصة، بينما في السابق كان كل شيء بحاجة إلى رخصة، كما أن الدولة لم تعد تمارس رقابة على وسائل الإعلام.

فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية؛ بحيث أصبحت السلطة القضائية مستقلة، وتم إنشاء لجنة المحكمة الدستورية، ولجنة محاربة الفساد المالي، ولجنة الحقوق البشرية، ولجنة الرعاية على الأطفال والنساء.

المصدر:

حوار مع الأمين العام لحزب العدالة والرفاهية الإندونيسي، انظر الرابط:

<http://www.amlalommah.net/new/index.php?mod=article&id=13423>

## التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل):

تأسس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) في موريتانيا في الثالث من أغسطس عام ٢٠٠٧م بعد عشرين عاماً من حظر الأحزاب الإسلامية في موريتانيا.

وقد تأسس الحزب على يد المجموعة التي خاضت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧م باسم «الإصلاحيون الوسيطون»، والتي تستقي نموذجها من جماعة الإخوان المسلمين.

ترأس الحزب «محمد جميل منصور» الذي خاض الاستحقاقات الرئاسية بعد انقلاب ٢٠٠٨م، وحصل على نسبة ٤,٥٩٪، ويعد منصور أبرز قادة التيار الإسلامي (مدرسة الإخوان المسلمين) في موريتانيا، وهو يتمتع بعلاقات متميزة في الداخل والخارج، دخل العمل النقابي والسياسي مطلع الثمانينيات، وتقدم فيه مناضلاً داخل صفوف الطلبة.. مثل الإسلاميين في عدة تحالفات سياسية، كما تولى قيادة تنظيمات إسلامية عديدة أهمها «مبادرة الإصلاحيين الوسيطين»، إلى أن انتُخب رئيساً لتواصل خلال مؤتمره الأول والأخير منذ تأسيسه سنة ٢٠٠٧م بأغلبية كاسحة لامست حدود التزكية بين صفوف الحزب.

يؤكد الحزب على طابعه المدني ذو المرجعية الإسلامية، وتشغل المرأة نسبة ٣٠٪ من المقاعد التي حصدها الحزب في الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٧م، كما يدير الحزب عشر بلديات، وله أكثر من ١٥٠ مستشاراً بلدياً موزعون على كافة ولايات موريتانيا. وفي مايو ٢٠٠٨م انضم اثنان من أعضاء الحزب إلى الحكومة التي شكّلها الرئيس المخلوع ولد الشيخ عبد الله قبل أشهر من الانقلاب.

يؤكد الحزب في برنامجه على أنه «ينشد الإصلاح والتغيير نحو الأفضل؛ مستجيباً لمتطلبات الحاضر وتحديات المستقبل، على هدى من عقيدة الإسلام وشريعته. لا يقبل تفريطاً في الأصول والكليات، ولا يدهن في الثوابت والمبادئ، يعتمد الاجتهاد سبيلاً للتجديد، ويؤمن بالتدرج والمرحلية».

### معالم الرؤية الفكرية للحزب:

مرجعياته: الإسلام، منهجه: الوسطي، أساس الحكم: الشورى، هدفه: الإصلاح، غاية اقتصاده: التنمية المتوازنة، مبدأه: الحرية، أساس هويته: الإسلام، عمقه: الأمة الإسلامية، معياره: التقوى، شعاره: المحبة.

### المصدر:

السيد علي أبو فرحة، تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا .. أبعادها - أطرافها - مآلاتها، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

علي عبد العال، «إسلاميو موريتانيا: مشروع نهضوي شامل للرئاسة»، انظر الرابط:

[http://www.arabtimes.com/portal/article\\_display.cfm?Action=&preview=No&ArticleID=12473](http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&preview=No&ArticleID=12473)

الموقع الإلكتروني لحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل): <http://www.tewassoul.org/>

